

Semantics between Arabic Heritage and Modern Linguistic Theories: An Epistemological Approach

Lahcen Iboud¹

Science Step Journal / SSJ

2026/Volume 4 - Issue 13

To cite this article: Iboud, L. (2026). Semantics between Arabic Heritage and Modern Linguistic Theories: An Epistemological Approach. Science Step Journal, 4(13). ISSN: 3009-500X. <https://doi.org/10.5281/zenodo.23110962>

Abstract

This article examines the complex nature of semantics in modern linguistics. Unlike syntax, morphology, and phonology, semantics still faces epistemological obstacles that hinder the formalization of meaning. These challenges arise, on one hand, from the intricate overlap of meaning with other linguistic levels, making it impossible to study in isolation. On the other hand, meaning remains the most abstract and mutable linguistic phenomenon. Consequently, despite historical and modern recognition of semantics as an independent discipline, linguistic research has yet to build a formal model that adequately explains how meaning functions within the language system. Accordingly, this paper explores the intricate relationships between semantics and other linguistic structures, highlighting how current theories fail to approach meaning holistically. This raises a central question: Can an explanatory model for meaning be constructed? Is formalization truly necessary to validate semantics as a science, or is a synthesis of divergent theories more appropriate? To address these questions, we adopt a critical-analytical approach to trace semantic studies across the Arabic linguistic heritage and diagnose contemporary epistemological hurdles. Ultimately, we argue that theoretical divergence is intrinsic to scientific inquiry, and grasping this variation serves as an alternative to achieving absolute explanatory adequacy. Science's progress is inseparable from recognizing human cognitive limits. Thus, understanding theoretical differences- which are rooted in the very nature of meaning- is fundamentally a scientific necessity.

Keywords: Semantics, Formalization, Epistemological Problems, Arabic Heritage, Linguistics, Explanatory Adequacy.

¹ Researcher in Arabic and Comparative Linguistics, Faculty of Letters and Human Sciences, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
E-mail: lahceniboud@gmail.com

علم الدلالة بين التراث العربي والنظريات اللسانية الحديثة: مقارنة إبستمولوجية

لحسن عبود

ملخص

يهدف في هذا المقال إلى الكشف عن الطابع المركّب لعلم الدلالة باعتباره فرعاً من فروع اللسانيات الحديثة يهتم بدراسة المعنى؛ وهو حقل لا تزال تواجهه إشكالات إبستمولوجية مقارنة بالمجال التركيبي والصرفي والصوتي. وتنبثق إشكالاته من ناحية؛ من شدة ارتباط المعنى بباقي فروع اللغة وتداخله معها، مما يفرض في النهاية إلى تجانس الدلالة وصعوبة دراستها بمعزل عن مستويات اللغة الأخرى. ومن ناحية أخرى؛ لكونه أكثر الظواهر اللغوية تجريداً وتغيّراً. لذلك، فرغم الاهتمام التراثي والحديث بالدلالة والاعتراف باستقلالها المعرفي، فإن البحث اللساني لم يستطع بعدُ بناء نموذج نظري صوّري يفسّر بكفاية آلية تشكّل المعنى داخل نظام اللغة. وفي سياق هذا التداخل، يسلط هذا المقال الضوء على طبيعة العلاقات المركبة بين الدلالة وباقي حقول اللغة، مستعرضاً أهم النظريات الدلالية ومبرزا حدود دراستها للمعنى دراسة شمولية. ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية البحث المركزية في التساؤلات الآتية: لماذا يصعب بناء نموذج نظري تفسيري لظاهرة المعنى؟ وهل صوّرتها شرط ضروري لتحقيق علمية الدلالة، أم أن التوليف بين نظرياتها المتباينة هو المسلك الأنسب نظراً لخصوصيتها؟ ولمعالجة هذه الإشكالية، نعتمد المنهج التحليلي النقدي؛ عبر تتبع المسار التاريخي للدراسات الدلالية في التراث العربي، ورصد العوائق الإبستمولوجية لعلم الدلالة في اللسانيات الحديثة. ونخلص في الختام؛ إلى أن التباين بين النظريات الدلالية لا يخرج عن صميم البحث العلمي، بل يشكل استيعابه بديلاً معرفياً عن بلوغ كفاية تفسيرية تامة للمعنى؛ فحلّ العلم لمشكلاته لا ينفصل عن إدراك العقل لحدوده أمامها. وبالتالي، فإن الوعي بالاختلاف النظري واستيعاب مبرراته الكامنة في طبيعة المعنى ذاته، هو من العلم وإليه.

الكلمات المفتاحية

علم الدلالة- الصّورنة- الإشكالات الإبستمولوجية- التراث العربي- اللسانيات- الكفاية التفسيرية.

مقدمة

يُطرح علم الدلالة في السياق اللساني المعاصر بوصفه الحقل الذي يتناول أساساً موضوع المعنى، وتتجلى أهميته في كون المعنى يمثل الغاية القصوى للتواصل الإنساني، والذي لا يتحقق إلا بشرط الفهم والإفهام، ومن ثمّ فهو يشكّل الهدف المحوري للدراسات اللغوية. وللدلالة علاقة وثيقة بالفروع اللسانية الأخرى: الصوتية، والصرفية، والمعجمية، والتركيبية، لأن دراسة هذه البنى لا تستقيم إلا بوضوح المعنى. فضلاً عن ذلك، تتداخل الدلالة مع حقول معرفية أخرى، أبرزها: البلاغة، وعلم التفسير، وأصول الفقه، والفلسفة، والمنطق، وعلم النفس. لذلك فالدلالة لا تقتصر على كونها الغاية الأساسية للدرس اللغوي واللساني فحسب، بل تشكل حلقة وصل ونقطة تقاطع جوهرية تلقي عندها حقول معرفية مختلفة.

وقد كانت الإرهاصات الأولى لاهتمام اللغويين العرب بالدرس الدلالي منذ القرن الأول للهجرة (السابع الميلادي)، ليصبح تحليلهم شاملاً ودقيقاً ابتداءً من القرن الرابع الهجري؛ وقد اهتم برصد العلاقة بين اللفظ والمعنى، وتحديد صلة التصورات الذهنية بالألفاظ. ثم انتقل البحث من دلالة اللفظ المفرد إلى دراسة العلاقات الوظيفية داخل السياق، فضلاً عن تقصي الدلالة الوضعية وآليات انتقال الذهن من الدال إلى المدلول، أو من المدلول إلى الدال. وقد تبلورت هذه الجهود التأسيسية الشاملة برمتها قبل انبثاق علم الدلالة كحقل معرفي مستقل.

وفي العصر الحديث، تغيّر منظور البحث في موضوع الدلالة بعد أن صاغ ميشال بريال (M. Bréal) مصطلح (Sémantique) في كتابه "دراسة في علم الدلالة" سنة (1897)، لينتقل البحث من مستوى دلالة النصوص والألفاظ إلى محاولة بناء نماذج نظرية تستهدف تجاوز مستوى الوصف، نحو تفسير الكيفية التي يتشكل بها المعنى داخل نسق اللغة، وبذلك أخذت الدلالة مكانتها بصفها علماً مستقلاً. لكن، على الرغم من اتساع الاهتمام بالدلالة من زوايا ومقاربات مختلفة، ورغم التراكم المعرفي الذي تحقق عبر مسارها التاريخي، فإن علم الدلالة لا يزال يواجه تحديات منهجية وإبستمولوجية مرتبطة بطبيعة موضوعه وتداخله مع علوم لسانية أخرى. وفي ضوء ذلك، يهدف هذا المقال إلى رصد وتحليل الإشكالات المرتبطة بموضوع الدلالة التي أثارها اللغويون العرب، والتي تطورت بصيغ مختلفة في إطار النظريات الدلالية الحديثة التي ابتغت استكشاف حقيقة المعنى بهدف تقديم كفاية تفسيرية للظواهر الدلالية. لكن اللافت، أن أغلب الإشكالات الدلالية وقضاياها لا تزال تشكل موضع خلاف بين الدارسين، وهو ما يقود إلى طرح الإشكال المركزي التالي:

ما العوائق التي تحول دون بناء نموذج صوري موحد وموضوعي لتفسير المعنى في علم الدلالة؟

وتتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الآتية:

كيف يتشكل المعنى وأين يوجد؟ هل هو في اللفظ أم في ذهن المتكلم أم في ذهن المتلقي؟ هل يرتبط بالمرجع الخارجي أم بسياق التداول؟ أم يرتبط بكل ذلك؟

إن هذه الأسئلة وغيرها، قد ولدت تباينا نظريا أغنى موضوع الدلالة والمجالات المرتبطة بها؛ وهو تباين يعود بعضه إلى مرحلة ما قبل اللسانيات، بينما يندرج بعضه الآخر ضمن المقاربة اللسانية الحديثة.

أما الافتراض الأساسي لهذا التباين، فمرده إلى طبيعة المعنى المتغيرة والمجردة وارتباطها بفروع اللغة الأخرى، مما يحول دون صؤونة الظواهر الدلالية. وينجم عن هذا، افتراض آخر مفاده أن النظريات الدلالية – إذا ما أخذت منفردة – تظل عاجزة عن تقديم كفاية تفسيرية لموضوعها. كما أن اختلاف المنظور المعرفي بين التراث العربي من جهة، وبين النظريات اللسانية من جهة ثانية، والتباين القائم بين هذه النظريات من جهة أخرى، شروط يجب الأخذ بها لتطوير استيعاب الظاهرة الدلالية.

وتكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في سعيه إلى إبراز أن تباين المنظور المعرفي بين التراث العربي واللسانيات، واختلاف النظريات الدلالية، هو نتيجة موضوعية مستخلصة من مسار البحث الدلالي، والتي يجب الأخذ بها رغم نقدها، خاصة أمام ظاهرة مركبة تعجز المناهج المتاحة عن تقديم إضاءة كاملة حولها. وبذلك، فإن هذا البحث – وباعتماده المنهج التحليلي النقدي – لا يقف عند حدود رصد الاختلافات النظرية والكشف عن تعقيد الظاهرة الدلالية، بل تتجلى قيمته المضافة في الكشف عن وعي العقل العلمي بحدوده المعرفية أمام تعقد هذه الظاهرة.

1. مفهوم الدلالة

الدلالة لغة من الفعل دلّ، ومعناه أبان وأرشد، وقد ورد عند ابن فارس (ت 395هـ) قوله: "الدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا". (1979، ج. 2، ص. 259). دَلَّلْتُ فَلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. والدَّلِيلُ: الأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَحَدَّثَهَا الْجَوْهَرِيُّ (ت 393هـ) فِي الصَّحَاحِ بقوله: الدَّلِيلُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ، والدَّلِيلُ الدَّالُّ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى الطَّرِيقِ دَلَالَةً وَدَلَالَةً وَدُلُولَةً، بِمَعْنَى أُرْشَدَهُ. (1990، ج. 4، ص. 1698). وقد اهتم الأصوليون بالدلالة في سياق استنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والحديث. واقترب عندهم بالدليل كما ورد عند الشافعي (ت 204هـ) في باب الاستحسان: "وطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل، والدلائل هي القياس" (1940، ج. 1، ص. 505).

يُستفاد من هذه التعاريف أن الدليل هو ما يُستدل به لبلوغ الدلالة بواسطة دالٍّ، ومن تمّ فالمعنى هو مركز الدلالة كما يتضح من تعريف الجرجاني (ت 816هـ) أيضا: "الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول" (1983، ج. 1، ص. 104). ونبسّط هذا التعريف كما يلي:

الشيء: هنا هو الدال سواء كلمة أو إشارة باليد، أو أثرا مثل بصمة الأصبع أو الصوت...

بحالة: معناه أن الدال ليس شيئا عابرا، بل هو مرتبط بغيره. أما يلزم: فيعني وجود تلازم، إذ بمجرد أن تُدرك الشيء الأول حسيا مثلا: كسماع كلمة "أسد"؛ تنتقل ذهنيا إلى الشيء الثاني الذي هو المدلول. وبذلك تدل عبارة من العلم به: على أن الإدراك الحسي هو الذي يدلّ على المعنى العقلي. والمعنى العقلي هو:

العلم بشيء آخر: أي هو المدلول الذي يرسم في الذهن تبعا لطبيعة الدال؛ كتصور صورة الحيوان المخصوص عند سماع كلمة "أسد".

وقد ورد تعريف الجرجاني نفسه عند التهانوي (ت 1158هـ) الذي قسم الدلالة إلى أقسام؛ أبرزها لفظية وغير لفظية. (1996، ص. 787). وقسم كل واحدة منها إلى عقلية وطبيعية ووضعية كما يلي:

دلالة لفظية: هي التي ترتسم في الذهن عند سماع اللفظ، واللفظ هو شيء أول، ومعناه شيء ثاني يسمى مدلولاً، واللفظ في المثال السابق "أسد" هو الدليل لأن منه يفهم السامع معنى محدداً.

دلالة عقلية: مثل رؤيتك للدخان من بعيد فتستنتج وجود النار. فالدخان هو شيء أول ذلك على وجود النار.

ودلالة طبيعية: كالأنين دلالة على ألم شخص ما. أو سماع زئير الأسد دلالة على وجوده وإن لم تره.

ويشير مصطلح دلالة (Semantics) في الدرس اللساني الحديث إلى العلم الذي يدرس المعنى اللغوي. فالدلالة من هذا المنظور هي علم من علوم اللغة كما تناولها العرب في مباحثهم اللغوية، ومستوى من مستويات الدرس اللساني الغربي الحديث الذي استقر فيه الاصطلاح على تسمية دراسة المعنى اللغوي بعلم الدلالة، لتمييزه عن المعنى المنطقي الشامل للعلامات الأخرى كالصور والأشكال. ولا يختلف الدارسون على تعريف علم الدلالة بأنه "فرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى". (عمر 1998 ص 11).

2. موضوع الدلالة وطبيعته

يهتم علم الدلالة بدراسة المعنى من خلال تحليل الأنظمة اللغوية وعلاقاتها بالعلامات، و"تعتبر الدراسة الدلالية للغة أحدث فروع علم اللغة". (بنقدور، 2012، ص. 184). ويتجلى إشكال الدلالة في صعوبة ضبط موضوعها، لكون المعنى في ذاته غامضاً وغير ثابت، مما يجعل هذا العلم أقل موضوعية مقارنة بباقي فروع اللغة. وتهتم الدلالة عموماً بكل ما يؤدي وظيفة العلامة (Sign) أو الرمز (Symbol). وتصنف هذه العلامات إلى نوعين:

- علامات لغوية: وتعد الكلمة المفردة أهم الوحدات الدلالية (عمر 1998، ص 23)، بوصفها أصغر وحدة دالة تساهم في بناء الجمل، مثل: (خرج، قصير، ولد). ويُطلق على المعنى المستفاد منها الدلالة اللغوية، لأن معنى الوحدة اللغوية هو مدلولها الذي يتحقق في سياق لساني معين، أو خارجه.

- علامات غير لغوية: كالخرائط، والإشارات، والإيماءات، والأرقام. ويُسمى المعنى المنبثق عنها دلالة غير لغوية، ونشير إلى أن جميع العلامات غير اللغوية تُؤول في نهاية المطاف بواسطة النسق اللغوي (عبود 2013: ص 90).

وإذا كان علم الدلالة يبحث في المعنى داخل النظام اللغوي، فإن الدرس اللساني الحديث يميز بين حدود الدراسة اللغوية- اللسانية، وبين الدراسة السيميائية، فبينما تختص اللسانيات بدراسة العلامات اللغوية المحكومة بقواعد العشيرة اللغوية، نجد الإشارات والرموز غير اللغوية تندرج ضمن اهتمام السيميولوجيا (semiology) وهو علم العلامات العام الذي تعد اللسانيات فرعاً منه. ويتمثل الفرق بينهما في اعتماد الرمز اللغوي على التواصل والتعلم المسبق، بينما تعتمد العلامات غير اللغوية على أنساق أخرى، محسوسة أو

مجردة تتجاوز حدود اللغة الطبيعية الواحدة إلى ما هو مشترك، كإشارات المرور، ولغة الجسد، أو الأدلة الطبيعية مثل الدخان الذي يؤثر على النار، أو الرعد الذي يدل على المطر.

3. نظرة تاريخية عن الدلالة

لقد أثير موضوع المعنى منذ القدم في عدة مباحث، فبتتبعنا للمسار التاريخي المرتبط بالسعي إلى ضبط المعنى، نجد أن "دراسة اللغة بدأت بإنجاز دراسات نحوية للغة السنسكريتية مع الهنود منذ 1200 قبل الميلاد للحفاظ على سلامة التراتيل المقدسة" (بنقدور، 2012، ص. 55). كما كان لليونان أثر واضح في بلورة مفاهيم لها صلة وثيقة بعلم الدلالة، وكان السؤال فلسفياً: هل المعنى والموجود شيء واحد؟ وهل المعنى نابع من طبيعة الأشياء أم أنه مجرد تواضع واصطلاح. (انظر عمر، 1998، ص 17-18). وفي هذا السياق تناول أفلاطون في محاوره كراتيليوس علاقة اللفظ بالمعنى، وخلصت المحاور إلى أن المعاني الحقيقية والثابتة للأشياء تكمن في جوهرها الذاتي (عالم المثل)، والذي يمكن للعقل إدراكه مباشرة دون وسيط لغوي. وخالفه الرأي تلميذه أرسطو بدفاعه على أن علاقة اللفظ بالمعنى علاقة اصطلاحية؛ ولكون الإنسان لا يتكلم بمعزل عن معنى محدد يقصد إليه؛ ميّز أرسطو بين العالم الخارجي والتصورات الذهنية، واعتبر أن الطريق نحو الحقيقة يكمن في تجنب المعاني المتعددة التي قد تولّد لها الكلمات؛ وبذلك وضع قواعد المنطق والتعريفات لتمييز الدلالات وتحديد بدقة، لكي يدرك العقل حقائق الأشياء دون الوقوع في اللبس اللغوي. (أومنيش، 2008، ص. 42).

ولكون الفلسفة كانت عند الفلاسفة اليونان بحثاً عن الحقيقة، ولكون الحقيقة تتصل بوضوح المعنى في العقل وفق مذهبهم العقلاني آنذاك، وأن المنطق هو أداة العقل لعصمته من الخطأ؛ ذهب أرسطو إلى أن القياس هو النموذج الأمثل للمنطق، لأن العبارة اللغوية تحتفظ فيه بنفس المعنى كما في المجال الرياضي، وقد تنبّه إلى أن ربط اللغة الطبيعية بالمنطق سيخلق مشكلاً بسبب اتّسام الكلمات بتعدد المعاني، وكان هذا إقراراً مبكراً بصعوبة ضبط المعنى في اللغة الطبيعية. وعرف البحث الدلالي عند اللغويين العرب بعد اليونان اهتماماً أكبر وفي مجالات معرفية مختلفة، فقد ارتبط على سبيل المثال بالبحث اللغوي عند الخليل والجاحظ وابن جني. وبعلم الأصول عند الشافعي والغزالي. وبالبلاغة عند الجرجاني. وبالفلسفة والمنطق عند الفارابي وابن سينا.

4. نشأة مبحث الدلالة عند العرب وتطوره

اهتم العرب أكثر من غيرهم من الأمم بالقضايا الدلالية، لاعتزازهم بلغتهم ولرغبتهم في فهم القرآن الكريم. وطُرح السؤال حول علاقة اللفظ بالمعنى في سياق أصل اللغة ونشأتها، حيث ذهب ابن فارس (ت 395هـ) إلى "أن اللغة توقيفية، أي هبة وتوقيف من الله عز وجل" (د.ت، ص. 6). وخالفه ابن جني (ت 392هـ) بالقول "أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف". (1952، ج. 1، ص. 41). أي أنها اختراع إنساني بدأت بمحاكاة الأصوات ثم تطورت نتيجة حاجة الإنسان للتعبير.

وربط الجاحظ (ت 255هـ) الدلالة بظاهرة 'البيان'، واعتبر أن الغرض من الكلام هو الإفهام، ولا يحصل ذلك إلا بالاستعمال والإخبار، لأن "المعاني مستورة خفية ومحجوبة مكنونة في الأذهان" (1998، ج. 1، ص. 75). وذهب إلى أن أصناف الدلالة على المعاني تشمل

اللفظ وغير اللفظ، وهي "خمس أشياء: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم الخط، ثم العقد (حساب اليد)، ثم النصب التي هي دلالة الحال" (1998، ج. 1، ص. 76). وبهذا التصنيف وسَّع الجاحظ مفهوم الدلالة لتشمل العلامات غير اللغوية.

ولكون النص الديني كان صُلِبَ اهتمام العرب، ظهرت مؤلفات في معاني القرآن، من أشهرها: "معاني القرآن" للفرّاء (ت 207 هـ) وللأخفش (ت 215 هـ)، وكتاب "تفسير غريب القرآن" لابن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ). ثم تطور هذا الاهتمام إلى العمل المعجمي الذي كان رائدا في تناول مشكل المعنى من خلال صناعة المعاجم التي تُقدّم أحكاما وصفية لمعاني الألفاظ.

1.4. في دلالة المعجم

المعجم مُشتق من أعجم، أي أزال الغموض؛ فوظيفته إزالة اللبس والإبهام عن مفردات اللغة. يرى ابن جني أن الهمزة في 'أعجمت' هي همزة السلب، أي أزلت العجمة والغموض.

وقال ابن منظور (ت 711 هـ): "أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ: ذَلَّلْتُ عُجْمَتَهُ وَصَارَ مُعْجَمًا" (1414 هـ، ج. 12، ص. 387). والأعجم عند جمهور اللغويين هو الذي لا يفصح ولا يبيّن كلامه وإن كان من العرب. ومن هنا جاءت تسمية المعجم لقدرته على إبانة ما استغلق من الألفاظ. فالمعجم سعي بذلك لا لإثبات العُجمة (الغموض) بل لسلبها وإزالتها، وهي الوظيفة الأساسية من صناعة القواميس الحديثة.

2.4. ما بين المعجم والقاموس

إذا قارنا اللغويين العرب القدماء بالمحدثين، فإننا لا نجد عند أولئك فرقا بين مصطلحي المعجم (Lexicon) والقاموس (Dictionary)، لذا يُلاحظ استعمالهما بالتبادل للإشارة إلى الكتاب الذي يجمع مفردات اللغة ويشرحها. ويُعد 'معجم العين' للفرّاهيدي (ت 170 هـ) أول كتاب يحمل اسم معجم في هذا المجال، أما مصطلح 'القاموس' فقد شاع بعد تأليف الفيروزآبادي (ت 817 هـ) لكتابه 'القاموس المحيط'، حيث يغلب اسم المعجم على هذا النمط من الكتب، وصار المصطلحان يستعملان بنفس المعنى. بالمقابل، تُميّز الدراسات اللسانية الحديثة بينهما؛ فالمعجم (Lexicon) يعبر عن مجموع الكلمات المستقرة في ذهن المتكلم، إذ يمثل في جوهره التمثيل الذهني المخزن لما يعرفه الفرد عن المفردات في اللغة. (Crystal:2008 ; p278). بينما يجسّد القاموس (Dictionary) العمل المرجعي الملموس الذي يصف تلك المفردات. فالمعجم كيان ذهني مجرد يتقاسمه المتكلم مع متكلمي نفس اللغة، وكل متكلم للغة ما له معجمه اللغوي (الذهني) الخاص به الذي يتقاسمه مع عشيرته اللغوية. بمعنى آخر: "المعجم هو مجموع كلمات لغة معينة، بينما القاموس هو المؤلف الذي يصف هذا المجموع من الكلمات" (بريسول، 2022، ص. 135). فالقاموس هو كتاب ورقي أو رقمي مضمونه رصيد من المفردات المرتبة والموصوفة. أما المعجم فهو كيان مجرد تجسّده كفاية المتكلم عن لغته المخزنة في الذهن. فالقاموس صناعة لوصف القدرة المعجمية للمتكلم، أي معرفته اللغوية، ولا يمكنه الإحاطة بكل المفردات المتداولة، لذلك يظل المعجم الذهني دوماً أعم. ومن ثم لا وجود لقاموس كامل لتمثيل القدرة المعجمية.

4.3. أنواع المعاجم

تصنف المعاجم إلى نوعين، معاجم المعاني ومعاجم الألفاظ:

4.3.1. معاجم المعاني

هي أولى المعاجم وأقربها إلى البحث الدلالي، لأنها منظّمة على أساس المعنى، وتسمى معاجم الموضوعات، حيث يتم تنظيم المعجم بالنظر إلى حقول دلالية محددة، وقد ظهرت في بداية التأليف اللغوي على يد رواة اللغة (اللغويون) الذين جمعوا مادة اللغة العربية في شكل رسائل لغوية ذات موضوعات خاصة، مثل: كتاب الإبل، كتاب الخيل، كتاب خلق الإنسان، لأبي عمر الشيباني (ت 206هـ). وكتب: المطر والمياه وخلق الإنسان والشجر، لأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ). وكتاب الإبل، وكتاب الأضداد، والأصمعيات، للأصمعي (ت 216هـ). ويتميز هذا النمط من المعاجم بوضع الألفاظ الدالة على الحقل الواحد في باب واحد. وقد مثلت هذه الأعمال بداية التأليف اللغوي في تاريخ اللغة العربية. ثم تطورت معاجم المعاني من الرسائل المفردة إلى الموسوعات اللغوية الشاملة، ويُعد كتاب 'المخصص' لابن سيده الأندلسي (ت 458هـ) أضخم معجم عربي منظّم على أساس المعاني والحقول الدلالية، حيث رتبته صاحبه في كتب وأبواب مثل خلق الإنسان، والغرائز والنبات والحيوان...، مما جعله ذروة البحث الدلالي المعجمي عند العرب. وإلى جانبه يوجد 'فقه اللغة وسر العربية' للثعالبي (ت 429هـ)، ويعد هذا الكتاب نموذجا في تصنيف الألفاظ بناء على درجات المعنى وصفاته، كأوائل الأشياء وأواخرها، ومراتب القوة والضعف. وتتجلى القيمة الدلالية لهذين المؤلفين في كونهما يوضحان معاني المفردات في علاقة بأشباهها، حيث تجمع الألفاظ المتقاربة في حيز واحد لتكشف عن الفروق الدقيقة بين المعاني. وقد شكلت أعمال اللغويين الأوائل بشكل خاص، رصيذا هاما اعتمد عليه مؤلفو معاجم الألفاظ لاحقا. ونشير هنا إلى أن مصطلح 'اللغويين' يُطلق في التراث العربي على 'رواة اللغة' الذين جابوا البوادي وجمعوا المادة اللغوية الخام في رسائل لغوية موضوعاتية، قبل أن تتحول إلى صناعة معجمية منظمة. (انظر نصار، 1988).

4.3.2. معاجم الألفاظ

ساهمت معاجم الألفاظ والتي تُسمى بالمعاجم الشاملة في تقديم صورة غاية في الأهمية عن معاني الألفاظ، وشكّلت قاعدة أساسية في بناء البحث الدلالي عند العرب، من منطلق مناقشتها للوحدات اللغوية في علاقتها بالمعنى. فضلا عن كونها تتناول العلاقات الدلالية المركزية كالترادف، والتضاد، والاشتراك اللفظي. مما جعلها مرجعا لا غنى عنه في تحديد الفروق الدلالية بين المفردات. ومنها: معجم العين للفراهيدي (ت 170هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت 711هـ).

وقد لعبت المعاجم بنوعها دورا تاريخيا في البحث الدلالي العربي. فبينما رصدت المعاجم الموضوعاتية العلاقات بين المفاهيم، قامت المعاجم الشاملة بضبط دلالات الوحدات اللغوية وعلاقاتها البينية. أما من منظور اللسانيات الحديثة، فإن للمعجم أهمية بالغة تتجاوز شرح الألفاظ إلى كونه أداة معرفية تعمل على تنظيم موجودات العالم وتحويلها إلى تمثيلات ومفاهيم ذهنية مجردة، كما تعكس كفاية المتكلم ورؤية العشيرة اللغوية للواقع، فضلا عن التعريف باللغة لغير أهلها.

5. علم الدلالة وعلوم اللغة الأخرى

لا يخفى على دارس اللغة عموماً، واللسانيات على وجه التحديد، تداخل مستويات التحليل اللغوي: الصوتية، والصرفية، والمعجمية، والتركيبية. لكون الدلالة هي الغاية لباقي هذه المستويات، ومن ثمَّ فإن كل تشكيل صوتي أو صيغة صرفية أو تأليف تركيبية، يهدف في النهاية إلى إنتاج معنى قابل للفهم والتداول. فما هي تجليات علاقة الدلالة بمستويات اللغة الأخرى؟

5.1. الصَّوْاة والدلالة

يدرس علم الصَّوْاة (Phonology) أصوات اللغة من خلال وظيفتها في النسق اللغوي، ورغم أن الصوت اللغوي منفرداً لا يزودنا بالمعنى، فله القدرة على إحداث تغيير دلالي واضح في الكلمة بوصفها متوالية صوتية.

فالفعل مَالٌ مثلاً: إذا عوضنا 'الميم' فيه بصوتية أخرى مثل: (ق+ل)، يتغير المعنى تماماً. ولا يتأثر المعنى بالصوامت (Consonants) فقط. بل بتغيير صوائت الكلمة، (انظر أنيس 1958). أي حركاتها الإعرابية التي تتناوب على الكلمة، فعلى سبيل المثال؛ يؤدي الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول إلى تغيير في دلالة جذر كلمة (ك- ت- ب): كَتَبَ/ كُتِبَ.

كما تتأثر أيضاً دلالة الكلمة بالظواهر الصوتية الفوق-قطعية (Prosodic Features)، التي تساهم بدورها في بناء وإيصال المعنى، مثل: النبر، والتنغيم والوقف. فالنبر والتنغيم من "بين الظواهر التي تكشف في الكلام المسموع عن ظلال المعنى ودقائقه". (حسان، 1994، ص. 47). ويتميز النبر (Stress) عن التنغيم (Intonation)، بكون الأول يقع على مقطع صوتي بعينه من خلال الضغط عليه أثناء النطق، فيتولد تمييز دلالي مختلف للكلمة الواحدة. أما التنغيم؛ فيشمل الجملة ككل عبر خفض أو رفع نغمة الصوت حيث تتحول الجملة الخبرية إلى إنشائية (استفهامية) بمجرد تغيير النغمة. فيتولد استفهام عارٍ من أداة الاستفهام.

ويلعب الوقف كذلك بوصفه "مظهراً وجهياً للتركيب والصَّوْاة" (تورابي، 2015، ص. 301)، دوراً حاسماً في توجيه دلالة الكلام وتحديد مقاصد المتكلم. وقد عرّف النحاة الوقف بأنه ضد الوصل، ويُقصد به السكوت الذي يراعي اكتمال المعنى. فقد عرّفه ابن الحاجب (ت 646هـ) بأنه: "قطع الكلمة عما بعدها". (الأستر بادي، 1982، ج. 2، ص. 271). وتكمن وظيفته في 'تبيان الفروق بين المعاني'، (تورابي، 2015، ص. 301). أما عدم احترام الوقف عند وجوبه فغالبا ما يؤدي إلى اللبس الدلالي، حيث تتداخل الوحدات اللغوية والإشارات الصوتية في ذهن السامع. وهو ظاهرة لا تنفصل عن الملكة اللغوية، فهو ليس مجرد ظاهرة صوتية عارضة، بل جزء أصيل من البناء العميق للجملة الذي يحدد كيفية إدراك المعنى في الذهن البشري. ولأهمية الوقف في إدراك المعنى مظهر واقعي نلاحظه؛ فالطفل الصغير لا يتعلم من العشيرة اللغوية زمن الوقف وشروطه، ومع ذلك لا يختلف عن الراشد في احترام الوقف عند وجوبه.

5.2. علاقة الصرف بالدلالة

يهتم الصرف بدراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات، وهو العلم الذي تعرّف به أحوال أبنية الكلم، وتعد الكلمة أصغر وحدة لسانية مستقلة ذات دلالة، فهي الوحدة الدلالية المؤدية للمعنى، ويُصطلح عليها لسانياً بالمورفيم (Morpheme) بوصفه أصغر وحدة

لغوية ذات معنى. ومن أمثلتها: ولد (اسم)، خرج (فعل)، طويل (صفة). فهذه الوحدات تمتلك دلالة مركزية ثابتة في المعجم، ومن خصائص الوحدة الدلالية الأصلية، أنها لا تقبل أن تُجرأ صرفياً دون أن تفقد معناها. لكنها في المقابل تقبل إضافات صرفية (زوائد) لتفيد معاني جديدة. فالفعل 'خرج' ووزنه هو: 'فَعَلَ'، يختلف دلالياً عن 'أَخْرَجَ' على وزن أَفْعَلَ، وعنهما يختلف الفعل 'خَرَجَ' على وزن فَعَّلَ. فالمعنى المرتبط بالصيغ الصرفية يؤدي إلى تغيير الدلالة. (انظر التائي، 2021). وكل صيغة لها معانٍ محددة: مثل اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة والتصغير... فكلها تؤدي إلى تغييرات جوهريّة في الدلالة المعجمية للمفردة بناءً على أن: الزيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى. فالتصميم الأمثل للغة يقتضي ذلك، ومفاده أن نسق اللغة ليس حشويًا، فهو نظام محكم لا زيادة فيه ولا نقصان. (تشومسكي 2008).

ونشير إلى أن الدلالة المعجمية وحدها لا تؤدي جميع المعاني التي يسعى إليها المتكلم، لذا تنضاف إلى الدلالة الأصلية للمفردات صيغ صرفية أخرى لإفادة معاني جديدة، فالصيغ الصرفية تؤدي معاني إضافية تسمى المعاني الوظيفية، وهي معاني تخرج بالكلمة من دلالتها المعجمية إلى دلالة أخرى. كما في الأمثلة (1):

1.أ). خرج زيدٌ.

ب). أخرج زيدٌ عمرا جعله يخرج.

ج). خرج زيدٌ عمرا التكثير والمبالغة.

لاحظ أن التغيير الصرفي لا يؤثر في دلالة الكلمة فحسب، بل يمتد أثره إلى التركيب. فالفعل 'خرج' في الجملة (1أ) فعل لازم، بينما أصبح متعدياً في (ب) و(ج). فقد أفادت زيادة الهمزة معنى 'الجعل'، بينما أفاد تضعيف عين الفعل معنى 'المبالغة والتكثير'. وتُسمى هذه الزيادات مثل الهمزة والتضعيف باللواصق الصرفية التي تلتصق بالجزء (خ - ر - ج)، لتوليد دلالات نحوية ومعجمية جديدة. ويميز الدرس الصرفي الحديث بين ثلاثة أنواع رئيسة من الصرفيات.

5.2.1. أنواع الصرفية

تتألف البنية 'أخرج' من الفعل (خ- ر- ج) والهمزة "أ". تعد 'الألف' صرفية دالة على الجعل، وإذا تأملنا مثلاً اسم الفاعل 'كاتبٌ': نجده يتألف من الجذر (ك- ت- ب) والصرفية الدالة على الفاعلية، وهي الحركة الطويلة بعد فاء الفعل. وتأخذ الصرفية أنماط مختلفة في اللغات الطبيعية، أبرزها:

الصرفية الحرة (Free Morpheme): وهي التي ترد مستقلة ولها دلالة في نفسها، مثل: (كتب، ولد).

الصرفية المقيدة (Bound Morpheme): وهي التي لا تستقل بنفسها، بل يجب أن تلتصق بغيرها لتؤدي معناها. مثل همزة الجعل والتضعيف الواردتين في المثالين (1ب، 1ج) على التوالي، ولام (ال) التعريف إلى جانب لواصق الاشتقاق الأخرى.

الصرفية الصرفية (Zero Morpheme): ليس لهذا النمط صورة صوتية، فهي لها معنى في الذهن ولكن ليس لها مبنى، مثل الضمير المستتر في العبارة (2) الدال على المفرد الغائب:

(2). جاء.

ويرتبط بهذه الأنواع تمييز آخر، نفصل به بين كلمات معجمية كالأفعال والأسماء، وكلمات وظيفية كالضمائر والروابط. فالكلمات المعجمية (Lexical Words) تشير إلى وحدات ذات المعنى المستقل، فكلمة 'ولد' مثلاً، لا تحتاج إلى عنصر آخر لفهم معناها، فهي وحدة معجمية ترمز لموجود معين في الوجود. بينما تُعد أداة التعريف 'ال' على سبيل المثال صرفية وظيفية تفيد معنى إضافياً هو: التعريف: الولد. وتحيل الكلمات الوظيفية إلى العناصر التي لا يفهم معناها إلا من خلال العلاقات التي تترابط فيها مع كلمات أخرى داخل سياق الكلمة الواحدة أو الجملة، لأنها ليست لها مرجعاً خاصاً بها ولا معنى في ذاتها، بل تؤدي دلالتها الوظيفية في علاقتها بالوحدات المعجمية. كما نوضح بالمثال (3):

(3). يجب على الطالب أن يحضر دروسه.

تُعد العناصر التالية الواردة في (3)، وهي: على، ال، أن، ي، هـ. صرفيات وظيفية تساهم في بناء الجملة، وهي وحدات لا يمكن الاشتقاق منها. لذا فهي تشكل 'طبقة مغلقة' ثابتة العدد والوظيفة في اللغات. مقابل الصرفيات المعجمية، وهي: طالب، حضر، درس. فهذه تقبل للتوليد والاشتقاق، وهي طبقة مفتوحة قابلة لأن تحمل دلالات مختلفة بين أقسام الكلم الثلاث: اسم، فعل وصفة. هكذا إذن تكون الصرفية الوظيفية هي التي لا بد لها أن تلتصق بصرفية أخرى لتؤدي معناها. وأغلبها يأتي مقيداً ولا أوزان ولا تصاريح ولا اشتقاق لها. مقابل الصرفيات المعجمية حيث لها أوزان وتصاريح واشتقاق.

3.5. التركيب والدلالة

إذا كانت العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية في المعجم، فإنها في سياق الجملة تخضع لقيود التأليف التركيبية، فالفعل 'شرب' - مثلاً - يحمل معنى معجمياً، وحين تنضاف إليه وحدات دلالية أخرى مثل: الولد + الماء. نحصل على معنى تركيبى في (4):

(4). شرب الولد الماء.

ولا يمكن للفعل 'شرب' أن يدخل في علاقة تركيبية لا تنسجم مع سماته الدلالية كما يتبين من لحن² (5):

5. أ). *شرب الجبل الماء.

ب). *شرب الولد الخبز.

² يشير الرمز (*) إلى عدم سلامة الجملة.

فالتركيب لا بد أن يتقيد بسمات الفعل الدلالية (Semantic Features) التي تحقّقها موضوعاته.

لذلك، فالفعل 'شرب' يجب أن يكون فاعله موسوم دلاليا بسمّة: [+حي]، ومفعوله بسمّة: [+سائل]. إن التركيب لا يقبل بالاعتباط وبالتالي فالفعل 'شرب' يستقيم معناه فقط وفق الصيغة الصورية التالية (6):

(6). شرب: [+حي] _ [+سائل].

إن السمة [+حي] في التمثيل (6)، تسمح لمجموعة من الوحدات الدلالية أن تتوزع تكامليا في ما بينها في أي جملة، وتسمى بدائل تركيبية لبعضها كما في المثال التالي (7):

(7). شرب الولد / القط / الرضيع الماء.

إن الكلمات الموسومة بـ[+حي] تشكل بدائل لبعضها في السياق التركيبي نفسه. وتُشكل الكلمات التي وردت في موقع الفاعل في التركيب (7) مجموعة معجمية تنسجم دلاليا مع المحمول 'شرب'.

وبشكل مماثل تعتبر الكلمات الموسومة بـ[+سائل] في موقع المفعول في المثال (8)، بدائل لبعضها:

(8). شربت هند الحليب/ الماء/ القهوة.

هكذا يتقيد التركيب بالسمات الدلالية التي يحتاجها الفعل في موضوعاته، (انظر تشومسكي 1965). ولا بد أن تستجيب موضوعات الفعل لاحتياجاته الدلالية لسلامة العلاقة بين التركيب والدلالة بوصفها جوهر عملية النظم باصطلاح الجرجاني، فالتركيب لا بد أن يصاغ وفقا لأحكام النحو ومعانيه الوظيفية لتأدية المعنى المناسب كي لا يخرج من دائرة النحوية إلى ما يُعرف باللحن الدلالي، حيث قد تكون الجملة سليمة تركيبيا لكنها غير ذلك دلاليا، كما في (5).

4.5. علاقة المعجم بالدلالة

لكل مفردة معنى معجمي يُسمى بالدلالة المعجمية، وهو المعنى الوضعي الثابت في المعاجم. فكما ذكر الزمخشري (ت 538هـ) في أسس البلاغة أن الكلمة هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع. وتُعنى الدلالة المعجمية بتحديد معاني المفردات وبالعلاقات الدلالية القائمة بينها، ورصد مرونتها السياقية. فالمعجم هو الذي يقدم المعلومات الصرفية والدلالية والصوتية الخاصة بالوحدة المعجمية. ويُطلق على المعنى المعجمي أيضا المعنى المركزي (Central Meaning)، حيث كل كلمة تمتلك نواة دلالية محددة، وتُميّز الدلالة المعجمية عن الدلالة الوظيفية (Functional Semantics)، بكون هذه الأخيرة هي التي تتحقق في مستويات التركيب والصرف والصواتة. أما الدلالة المرتبطة بالوحدات المعجمية في ذاتها، فتُسمى دلالة معجمية. (انظر حسان، 1994، ص. 341). مما يضع أمامنا أنماط مختلفة من المعنى.

6. أنماط المعنى

في اللغة أنماط كثيرة من المعنى في اللغة، وأبرزها في سياق عرضنا:

المعنى المعجمي (Lexical Meaning): يُشكل النواة الأساسية في اللغة ويُسمى المعنى المركزي كما أشرنا. فكلمة 'أسد' مثلا، تشير وضعيا إلى الحيوان المفترس. ومن هذا المعنى المركزي تتفرع المعاني الوظيفية الأخرى بواسطة الاشتقاق والتركيب. فالكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق ولذلك وصفت في المعجم بأنها مفردات". (حسان 1994، ص 323). لكن ذلك لا يمنع الكلمة من اكتساب معانٍ وظيفية متعددة، ولا يمكن للغة أن تقوم بوظائفها دون هذه الخاصية الحيوية التي تجسدها فروع اللغة الأخرى على نحو ما بينا أعلاه، وهي على التوالي مما هو بسيط إلى النمط الأكبر الذي يشملها:

الدلالة الصوتية (Phonological Meaning): وتتحقق من خلال تآلف الأصوات، ومدى تأثير الإيقاع النطقي كالنبر والتنغيم في توجيه المعنى.

الدلالة الصرفية (Morphological Meaning): هي الدلالة الناتجة عن بنية الكلمة التي تختلف باختلاف وزنها الصرفي؛ فكلمة 'كتب' تدل على حدث محدد، أما اسم فاعلها 'كاتب' فهو للدلالة على من قام بذلك الفعل.

الدلالة التركيبية (Syntactic Meaning): ترتبط بوظائف المفردات داخل الجملة، وبرتبة تلك الكلمات وحركتها الإعرابية، ففي الجملة (9) يحدد الإعراب الأدوار الدلالية لموضوعات الفعل:

(9). ضرب زيدٌ هنداً.

أما في الجملة (10) فتصبح الرتبة هي القرينة الوحيدة لتحديد الفاعل من المفعول نظرا لغياب الحركات الإعرابية لتمييز الفاعل من المفعول. (انظر الفاسي الفهري، 1985).

(10). ضرب موسى عيسى.

الدلالة السياقية (Contextual Meaning): وهو المعنى المستخلص من الموقف وقرائن الأحوال. فكلمة عين تعدُّ مشتركا لفظيا، قد تدل على عين ماء أو عضو البصر. لكن ورود هذا اللفظ في تراكيب مختلفة يجعل السياق هو المصفاة التي تحصر تعدده الدلالي في معنى واحد.

الدلالة المجازية (Metaphorical Meaning): وهي التي يُستخدم فيها اللفظ في غير ما وُضع له أصلا كما في الجملة (11) التي قد نوظفها للدلالة على الكرم، حيث يعمل المجاز جسرا ينقل المعنى من حيّزه المعجمي إلى الفضاء البلاغي:

(11). الرجل بحرٌّ في العطاء.

/

جدول (1): أنماط الدلالة ومصادرها في التحليل اللساني.

نمط الدلالة	مصدر المعنى
معجمية	أصل الكلمة (القاموس)
صواتية	النبر، والتنغيم، الوقف...
تركيبية	رتبة الكلمات، حركاتها الإعرابية
صرفية	وزن الكلمة
سياقية	الظروف المحيطة بإنتاج الكلام
مجازية	الاستعارة والتشبيه والكناية

7. الدلالة وعلم المعاني

يتقاطع علمًا الدلالة والمعاني في اشتراكهما في دراسة المعنى، لكنهما يختلفان في زاويتي النظر؛ إذ يركز علم المعاني على جماليات النص، مثل الفصاحة والغرابة، ومدى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أي مراعاة سياق السامع وظروفه. وينطلق علم المعاني من المعنى الوضعي الأساسي، لكنه يهدف إلى إبراز معنى ثانٍ "لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده بل بدلالة ثانية". (الجرجاني 1989، ص. 262).

ويتجلى هذا المعنى بوضوح، كما في العبارة البلاغية (12) المأثورة عند العرب:

(12). فلان كثير الرّماد.

فالمثال يدل كناية على الكرم والضيافة، وهو المعنى الذي لا يعقله السامع من مجرد اللفظ، بل يعقل السامع معنى ثانيا من معرفته أن العبارة تدل على الدلالة المشار إليها من قبل المتكلم. ولو تأملت معنى الجملة (12) فلن تجد في ألفاظها ما يدل حرفيا على المعنى البلاغي المراد منه الذي هو الكرم، إطلاقا. فكل لسان يتضمن معنى يستفاد من اللفظ، ومنه ننتقل إلى معنى المعنى. (للمزيد انظر دلائل الاعجاز للجرجاني).

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة غاية في الأهمية، وهي أن علم الدلالة لا يهتم بالمعاني البلاغية، لذلك فالمعنى المجازي الذي أوردناه في الخانة الأخيرة في الجدول (1)، يدخل ضمن اختصاص علم البلاغة لا علم الدلالة. فعلم المعاني يبحث عن ما وراء النص، بينما علم الدلالة يبحث في العناصر والآليات التي تدخل في النص ذاته لبناء المعنى. ولكون تلك العناصر تتصل اتصالا وثيقا بباقي مستويات اللغة المشار إليها أعلاه، فإن بناء النظرية الدلالية تواجهه عوائق إستيمولوجية كثيرة.

8. معايير النظرية وشروطها

تنتهي النظرية إلى المجال العلمي، وهي التي تنظم معرفتنا بتخصص معرفي معين، وتتألف من نسق مفهومي ومبادئ وقواعد وأفكار متماسكة منطقياً (Einstein, 1954). وترتبط كل نظرية بثلاثة أبعاد رئيسية، بعد واقعي: يرتبط بالموضوع المدروس، مثل الواقع اللغوي أو الواقع الرياضي أو الفيزيائي.

بعد تقني: يتحدد بمجموع الأنشطة التقنية والذهنية التي تساهم في بناء النظرية، يتداخل فيه ما هو إجرائي- تجريبي بما هو عقلائي- نظري (Bachelard, 1949).

بعد قيمي: يرتبط بالحكم على نتائج النظرية؛ إما صحيحة أو خاطئة، قوية أو ضعيفة. وتتحدد النظرية الأقوى من بين نظريات أخرى في مجالها، بمدى كفايتها التفسيرية وقابليتها للانفتاح على نظريات أخرى. (Thuillier, 1983).

ومن معايير النظرية؛ أن تكون متماسكة منطقياً داخلياً وخارجياً: تماسك داخلي يشترط في النظرية أن تكون خالية من التناقض بين نتائجها من جهة، وبين مقدماتها الأولية التي تؤسس لتلك النتائج. وتماسك خارجي يتطلب عدم تناقض النظرية مع نتائج نظرية سابقة مؤكدة علمياً في نفس المجال المعرفي. كعدم تناقض نظرية إنشتاين مع نظرية نيوتن في الفيزياء رغم اختلافهما، وعدم تناقض النظرية الإشارية مع النظرية التصويرية في علم الدلالة رغم اختلاف منظورهما للمعنى.

ومن شروط النظرية؛ قابليتها للتعميم وأن تقدم تفسيراً متكاملًا للظاهرة موضوع الدرس. ولذلك، يُشترط في النظرية اللغوية – مثل باقي المجالات- أن تمتلك كفاية تفسيرية تسلط الضوء على نفس الظاهرة في لغات مختلفة، وألا تصطدم بمعطيات تجريبية تُفندها. وبناء على هذه المحددات، سنتناول في هذا المحور مقارنة بعض النظريات الدلالية لموضوع المعنى، وهي: النظرية الإشارية والنظرية التصويرية. ثم النظرية السلوكية فالنظرية السياقية. وتصنف النظرية الإشارية والتصويرية من أوائل الأطروحات التي قاربت المسألة الدلالية بمرجعيات فلسفية أصبحت كلاسيكية؛ لذا تُصنّفان نظريتين تقليديتين. لكن رغم ذلك؛ تظل لهما أهمية بالغة في التأسيس الفعلي لعلم الدلالة وتطوير مسارات البحث فيه. وذلك لإمكانية قراءتهما في ضوء المفاهيم اللسانية الحديثة.

1.8. منظور اللسانيات البنيوية لموضوع المعنى

ذهب مؤسس اللسانيات الحديثة فرديناند دي سوسير إلى ربط المعنى بالعلامة اللغوية، وقدم مجموعة من المبادئ والأوصاف الدقيقة التي تشارك فيها اللغات، منها - في سياق الدلالة- تفكيك العلامة اللغوية إلى قطبين هما: الدال (Signifiant)، باعتباره انطباعاً نفسياً للكلمة في ذهن السامع. والمدلول (Signifié)، وهو المفهوم الذهني أو المعنى المرتبط بها. كما ذهب إلى أن العلاقة بينهما تظل علاقة اعتبارية يشير فيها كل قطب إلى الآخر تبادلياً، كما نوضح بالشكل (1):

الشكل (1): مكونات الدليل اللغوي عند سوسير.



تأسس على هذا التصور الثنائي، قدم أوجدن وريتشاردز (Ogden & Richards ;1923) في كتابهما "معنى المعنى" (The Meaning of Meaning) ما أصبح يعرف في الأدبيات اللسانية- الدلالية بالمثلث الدلالي كبديل لثنائية دي سوسير، بتركيزهما على إدراج "المرجع" باعتباره مكوناً أساسياً في العملية الدلالية.

9. النظرية الإشارية

تتأسس النظرية الإشارية (Referential Theory) على افتراض مفاده؛ أن الكلمة تشير إلى موجود خارجي مستقل عن بنية اللفظ ذاته. فكلمة 'شجرة' -على سبيل المثال- لا تحيل على معنى لغوي مجرد، بل تستدعي المسمى المادي الموجود في العالم الخارجي، وبناءً على ذلك؛ يكون معنى اللفظ مرتبطاً بمرجعه الواقعي. هكذا قدم أوجدن وريتشاردز (1923) نموذجاً نظرياً يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

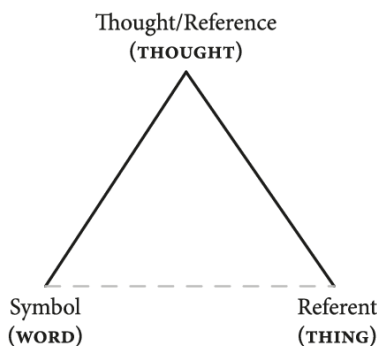
- الرمز (Symbol): وهو الدال اللغوي في صيغته الصوتية المنطوقة أو الخطية المكتوبة.

- الفكرة (Thought/Reference): وهي الصورة الذهنية أو المفهوم العقلي المخزن في الذهن حول تسميات الأشياء. فالرمز يستدعي فكرة في الذهن، وهذه الفكرة هي التي تقودنا أو تحيلنا إلى الشيء.

- المرجع (Referent): وهو الشيء المادي الواقعي القائم خارج البنية اللغوية وخارج الذهن، فعلى سبيل المثال لا تمثل كلمة 'شجرة' الكيان المادية للشيء، بل هي رمز يشير إلى ذلك الكيان الخارجي.

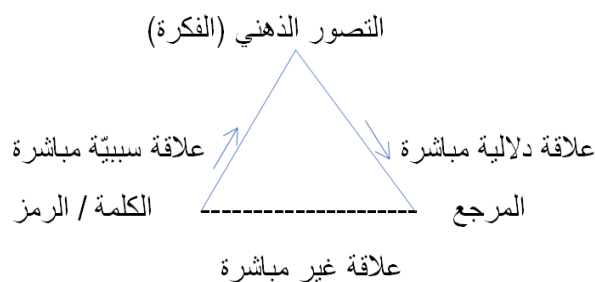
تتمثل الإضافة التي ميزت المقاربة الإشارية في تجاوز حصر المعنى في نظام العلامة اللغوية، وجعل المفهوم الذهني مجرد وسيط يربط اللفظ بالمرجع، كما يوضح التمثيل (2) التالي:

الشكل (2): النموذج التفسيري للمثلث الدلالي والعلاقات البينية في النظرية الإشارية



Ogden and Richards' (1923/1949, p. 11) triangular model of the sign

ونبسط هذا التمثيل بتصرُّف في النموذج الأصلي (2) لعناصر المثلث الدلالي وعلاقاتها البينية بواسطة الشكل (3):



العلاقة بين الرمز والفكرة: يمثل الخط الأيسر المتصل علاقة سببية مباشرة، حيث يقوم الرمز اللغوي (المنطوق أو المكتوب) باستدعاء التفكير (Thought) أو الفكرة المكتسبة لغويا في ذهن المتلقي.

العلاقة بين الفكرة والمرجع: يمثل الخط الأيمن المتصل علاقة مباشرة؛ إذ تتجه الفكرة أو المفهوم الذهني نحو المرجع الخارجي (Referent) للدلالة عليه.

العلاقة بين المرجع والرمز: هذه العلاقة غير مباشرة، ويرمز لها بخط متقطع وذلك للإشارة إلى غياب أية علاقة طبيعية بين اللفظ والشيء المادي في الواقع الخارجي، فلفظ 'شجرة' لا يرتبط بالموجود المادي الخارجي ارتباطا مباشرا وطبيعيا، وإنما يحصل الرابط بينهما عبر وساطة الفكرة المخزنة في الذهن. (Ullmann, 1957).

بناء على أطروحة المثلث الدلالي، تُعرَّف الكلمة بوصفها متوالية صوتية ترتبط بمكوّن ذهني وإحالة واقعية في الوجود الخارجي. وتتخذ الروابط بين عناصر هذا المثلث مستويين متباينين من العلاقات البينية؛ فبينما يمثل الخطان الجانبيان علاقتي اتصال مباشر وسببي،

فإن الخط السفلي يُرسم متقطعا للربط بين الرمز والمرجع (Ogden & Richards, 1923)، للإشارة إلى غياب أي اتصال طبيعي أو مباشر بين الكلمة والشئ المادي في الواقع الخارجي، مما يجعل العلاقة بينهما علاقة اصطلاحية تكتسبها العشرة اللغوية عبر الاتفاق والتوافق (Lyons, 1977).

بناء على هذا الوصف، يتضح أن النظرية الإشارية بتركيزها على المرجع الخارجي، قد شكّلت انفصالا معرفيا وتعارضا جوهريا مع لسانيات فرديناند دي سوسير (Saussure)، فبينما حصر سوسير الدلالة في نظام بنيوي ونفسي مغلق يربط الدال بالمدلول اعتباريا بمعزل عن الموجودات المادية. أسست أطروحة أوجدن وريتشاردز لمفهوم دلالي جديد يرى في الإحالة إلى العالم الخارجي شرطا رئيسا لإنتاج المعنى (Ogden & Richards, 1923). لكن رغم القيمة العلمية لهذه النظرية، فإنها لا تستطيع تقديم إضاءة كافية حول موضوعها نظرا لتركيزها على المرجع المادي الخارجي في التحليل اللساني، مقابل عجزها عن تفسير المعاني المجردة أو الكلمات التي ليس لها وجود عيني في الواقع.

1.9. نقد النظرية الإشارية

واجهت النظرية الإشارية في تحليلها لظاهرة المعنى انتقادات لسانية وفلسفية حادة؛ لأن نموذجها التفسيري لم يشمل جميع معطيات اللغة، وتتلخص أبرز المآخذ عليها في ما يلي:

- تقتصر الكفاية التفسيرية لهذه النظرية على الكيانات الفيزيائية القائمة في العالم الخارجي حصرا، في حين أن الوظيفة اللسانية أوسع من أن تُختزل في رصد الموجودات المادية المسبقة.

- استمرار المعنى ولو في غياب المرجع الواقعي: إن زوال الكيان المادي من الواقع لا يعني بالضرورة سقوط دلالاته اللغوية، فالألفاظ الدالة على أشياء تاريخية لم تعد موجودة، مثل "حدائق بابل المعلقة"، لا تزال تحتفظ بقيمتها الدلالية والمعرفية كاملة في الأذهان رغم غياب مرجعها الواقعي.

- دلالة أسماء الأعلام: تمثل أسماء الأعلام مشکلا للطرح الإشاري، إذ إنها تحيل على موجودات مشخّصة في الواقع، لكنها لا تحمل قيمة دلالية داخل المعجم.

- الكيانات الذهنية غير الواقعية: تفتقر النظرية إلى مسوغ يفسر وجود كلمات تمتلك دلالة واضحة في الثقافة الإنسانية مثل "التنين"، على الرغم من عدم امتلاكها لأي مرجع مادي في العالم الطبيعي.

- العجز عن تفسير الأدوات والروابط الوظيفية: يعجز النموذج الإشاري عن ضبط المعاني السياقية للأدوات والحروف والروابط اللغوية مثل: لكن، لعل، لا... فهذه العناصر لا تحيل على كيانات خارجية، بل تستمد دلالتها من وظيفتها التركيبية داخل نسق اللغة.

- وتجدر الإشارة إلى أن أبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية الإشارية، هي نقد فريجه (Frege, 1892) المرتبط بمفارقة تعدد العبارات ذات المرجع الموحد، ومفاده أن النظرية الإشارية تعجز عن تفسير التمايز الدلالي عندما يحيل تعبيران مختلفان على مرجع واحد كما في عبارة: نجم الصباح هو نجم المساء. غير أن هذا النقد - رغم شهرته في الأدبيات الدلالية - نعترض عليه من جهتنا لأنه لم يكن موفقاً لإغفاله محددتين دلاليين متداخلين في البنية التركيبية للمثال نفسه:

أولهما: أن تعبير نجم الصباح يؤدي وظيفياً دلالة اسم العلم المفرد، وأسماء العلم تحمل معنى هوياتياً (Identity meaning) يربطها مباشرة بالموضوع الواقعي ربطاً إحالياً مباشراً.

ثانيهما: كون الزمن لا يؤثر في إحالة هوية الأشياء، مما يعني أن التعبير يحمل قيمة دلالية ثابتة لا تتأثر بالبعد الزمني. وبالتالي فإن استبدال لفظ الصباح بلفظ المساء لا يغير من جوهر المرجع شيئاً، لأن التغير هنا طرأ على البعد الزمني لا على الكيان المحال إليه في ذاته. وإذا نظرنا إلى طبيعة هذا المركب الإضافي وظيفياً، فإن القوة الإحالية تتحدد بالمضاف، أي النجم بوصفه النواة الثابتة وليس بالمضاف إليه المتغير صباح/ مساء. وبالمقياس عليه: يمكن القول: أن نجم الصباح هو نجم المساء وأنهما حقيقة موضوعية واحدة. فالمرجع هنا يظل محتفظاً بهويته الذاتية: هو- هو. أي (أ) هو (أ) وليس غير (أ). وبتعبير دلالي آخر: إن دلالة الكيانات ترتبط مباشرة بالواقع الخارجي، ويكون معناها الإحالي مستقلاً عن بقية المكونات اللفظية السياقية (انظر الباهي: 2015 ص8). وبالتالي فإن فريجه لم يفصل بين شروط الصدق في المنطق الصوري الكلاسيكي وبين التحديد الإحالي عبر الزمن في الواقع. مما يعني أن نقده لم يكن دقيقاً رغم ضعف النظرية من جوانب أخرى.

إن مشكلة النظرية الإشارية أيضاً، تتمثل في معالجتها للمسألة الدلالية بوصفها ظاهرة تقع خارج إطار اللغة؛ إذ ركزت على المرجع الخارجي على حساب البنية اللسانية في ذاتها، ورغم هذا القصور الإجرائي المرتبط بحصر المعنى في المرجع، فإنها شكّلت أرضية معرفية بالغة الأهمية في مجالي المنطق الصوري واللسانيات الحديثة.

10. النظرية التصورية

تقوم النظرية التصورية (Conceptual Theory) على افتراض معرفي يفيد بأن المعنى كيان ذهني داخلي، وبأن دلالة الألفاظ لا تتحقق إلا عبر إحالتها على التصورات والمفاهيم العقلية المستقرة في الوعي الإنساني. وقد انطلقت هذه المقاربة من أطروحة ترى أن الألفاظ اللغوية تمثيلات رمزية وتعبيرات خارجية عن كيانات ذهنية مجردة. وتضرب هذه النظرية بجذورها المعرفية في الفلسفة اليونانية القديمة: وتحديدًا في الإرث الأرسطي، كما تتقاطع مع أطروحات اللغويين والفلاسفة العرب القدامى في تفسير المعنى بوصفه 'صورة ذهنية'. وقد شهدت هذه المقاربة تحولاً كبيراً مطلع القرن السابع عشر على يد الفيلسوف التجريبي الإنجليزي جون لوك (John Locke; 1690) في مؤلفه "مقال في الفهم البشري". حيث ذهب إلى أن الكلمات هي علامات مباشرة دالة على أفكار المتكلمين، وأن الكلام يهدف إلى توصيل تلك الأفكار المخزنة في ذهن المتكلم وإعادة استدعائها في وعي السامع على شكل صور ذهنية متطابقة. بتعبير آخر،

يملك المعنى وجودا مستقلا في العقل، والكلمة وسيلة لاستحضاره. وتتبنى النظرية التصورية مقارنة المعنى بأسلوب مختلف تماما عن المنظور الإشاري؛ إذ نقلت الاهتمام بالمعنى من المرجع المادي الخارجي إلى الصورة الذهنية المستقرة في العقل. فجوهر معنى الكلمة -وفق هذا الطرح- ليس هو الكيان الخارجي، بل هو المفهوم العام الذي نستحضره. فلفظ 'شجرة' - مثلا - تدل على المفهوم العام للشجرة المخزن في الذاكرة، وليس على كيان مادي بعينه. وقدمت هذه الأطروحة حلا للمشاكل التي عجزت النظرية الإشارية عن تجاوزها، وتجلى ذلك في مستويين: المفاهيم والكلمات المجردة: مثل (الخير، الكرم، الشجاعة)، حيث تكتسب هذه الألفاظ دلالاتها الكاملة بفضل امتلاك الوعي لتصورات عقلية واضحة لها، رغم أن هذه العناصر لا تمتلك وجودا ماديا يحيل عليها في الواقع، كما أن الكيانات الخيالية مثل لفظ 'تين': يؤول معناها ذهنيا في الوعي الجمعي دون الحاجة لشرط التحقق المادي الخارجي.

إن تأكيد النظرية التصورية على ارتباط المعنى بالذهن قد منحها تأثيرا بالغا في توجيه مسارات البحث الدلالي المعاصر، لاسيما في مجال اللسانيات المعرفية (Cognitive Linguistics) وعلم النفس المعرفي الذي أعطى أهمية بالغة لما هو ذهني - داخلي. لكن رغم قيمتها التاريخية والمعرفية لا تخلو من نقائص.

1.10. مأخذ على النظرية التصورية

تتلخص أبرز هذه المآخذ في ما يلي:

الصورة الذهنية غامضة وذاتية: تتسم الصورة الذهنية بالتباين والغموض تبعا لاختلاف خبرات الأفراد؛ فالصورة التي يحملها البحار عن البحر تختلف في تفاصيلها عن صورة الإنسان العادي، ويختلف تمثل الحرب لدى المحارب عن تمثّل غيره من الناس، مما ينفي صفة المعيارية عن التصورات الذهنية.

مشكلة الكلمات الوظيفية: تفتقر الأدوات والروابط اللغوية، مثل: من، على، الذي... إلى صور ذهنية تمثلها، كما أنه لا مرجع عينا لها في العالم الخارجي، مما يجعل المقارنة التصورية عاجزة عن تحديد معانيها.

إشكالية التعدد الدلالي (الترادف والاشتراك): يثير التعدد الدلالي مشكلة لهذه النظرية في ضبط المعنى، فالترادف يشير إلى تعدد الألفاظ الدالة على حقيقة ذهنية واحدة، مثل: سُبُع، وأسد. في حين يمثل الاشتراك اللفظي اتحاد اللفظ وتعدد معانيه وصوره الذهنية، كلفظ 'عَيْن' الذي يحيل على: عَيْن الماء، أو الجاسوس، أو عضو الإبصار.

11. النظرية السلوكية وموضوع المعنى اللغوي

ارتبط ظهور النظرية السلوكية (Behaviorism) علم النفس على يد مؤسسها جون واطسن (Watson ; 1913). وركزت على دراسة السلوك الظاهر القابل للقياس والملاحظة، وتعتبر هذه النظرية أن السلوك هو رد فعل ناتج عن مثيرات معينة، خارجية مصدرها العالم الخارجي أو داخلية مرتبطة بالكائن ذاته، أما الاستجابة؛ فهي رد الفعل الذي يتولد نتيجة المثير.

وقد ركزت النظرية السلوكية أساسا على ظاهرة التعلم، واعتبرت الوسيطين الاجتماعي والطبيعي هما مصدر كل تعلم، بما في ذلك المشاعر النفسية مثل الخوف، أو الغضب أو الحب. إذ أن كل شيء من منظورها هو حصيلة التعلم من الوسط عن طريق الإشراف. (موسوعة إنسان العصر الحديث وفكره، 2009. مجلد 1. ص 26)³، وبالمقابل، تنفي هذه النظرية تأثير الخصائص الوراثية-الفطرية والعقلية في ذلك. فهي ترفض كل ما هو ذهني-داخلي في تفسير السلوك أو التنبؤ به. وبناء على ذلك تأسست نظرتها إلى السلوك اللغوي باعتباره سلوكا يخضع لثنائية المثير والاستجابة، مثل باقي مظاهر السلوك الأخرى. (Bloomfield, 1933; Skinner, 1957).

1.11. تطبيق مبادئ ومفاهيم السلوكية على اللغة

تناولت النظرية السلوكية المسألة الدلالية من منطلق مادي-وضعاني (Positivism) صارم؛ حيث جردت المعنى من أبعاده الذهنية والشعورية الداخلية، لتجعل منه موضوعا قابلا للملاحظة المباشرة والقياس التجريبي (Skinner, 1957). فالمعنى لا يمثل فكرة أو تمثلا عقليا، بل هو حدث سلوكي فيزيائي يتشكل عبر آلية الارتباط الشرطي بين قطبي المثير والاستجابة. (موسوعة إنسان العصر الحديث وفكره، ص 24) ويُعد عالم اللسانيات الأمريكي (Bloomfield, 1933). حلقة الوصل بين ما هو سيكولوجي وما هو لساني، فهو من بين من نقل الرؤية السيكلولوجية المادية إلى فضاء اللسانيات؛ متخذًا من الفلسفة الوضعانية ركيزة معرفية لإعطاء الشرعية العلمية لدراسة ظواهر اللغة بعيدا عن النزعات العقلانية، وفي مقدمتها موضوع المعنى. وفي سياق هذا التصور الوضعاني، تُعرف العلامات، لغوية كانت أم غير لغوية، بوصفها مثيرات بديلة تستدعي الاستجابة نفسها التي يستدعيها المثير الحقيقي (Bloomfield, 1933). فعبارة "ممنوع المرور" مثلا: (مثير لغوي) تتساوى في دلالتها مع "الضوء الأحمر" (مثير بصري)، وكلاهما يحيلان إلى مدلول خارج عنهما وهو "الخطر" أو "المنع"، مما يستدعي استجابة سلوكية محددة: هي التوقف. إن الكلمة اللغوية: "قلم" وفق هذه المقاربة، لا تشير إلى صورتها الخطية أو الحروف المكونة لها (ق، ل، م)، بل هي وسيط يستدعي المُسمى الواقعي. فعند طلب 'قلم' من شخص، فإنه لا يتوقف عند

³ تنظر السلوكية إلى أن السلوك هو ما يربط بين المثير والاستجابة لذلك يشكّلان أساس اهتمامها، وتهدف إلى تحليل مختلف مستويات السلوك الإنساني من هذا المنطلق. ويتلخص الإشراف أو التعلم الشرطي في: ارتباط مثير طبيعي يثير السلوك بمثير غير طبيعي (محايد) تتولد عنه نفس الاستجابة التي يولدها المثير الطبيعي (الأصلي). وقد أطلق إيفان بافلوف (Ivan Pavlov) على المثيرات البديلة اسم المثيرات الشرطية، والاستجابة لها اسم الفعل المنعكس الشرطي (راجع، د. ت، ص. 220). للاطلاع على قوانين التعلم ودور التعلم الشرطي في ذلك، يُنظر: الفصل الثاني من المرجع نفسه.

تحليل بنية الكلمة: (ق + ل + م)، بل يستجيب مباشرة بتقديم الأداة المادية، مما يعني أن المعنى هو الرابط الذي ينقلنا من الرمز إلى الواقع في إطار موقف سياقي.

1.1.11. الموقف السياقي: مثير استجابة

يتحدد المعنى عند بلومفيلد بوصفه الموقف الموضوعي والسياق الملاحظ الذي ينطق فيه المتكلم بالعبارة اللغوية، مشروطا بالاستجابة السلوكية التي تثيرها تلك العبارة في نفس السامع. (Bloomfield, 1933) وتتخذ هذه المقاربة الإجرائية نسقا آليا كما في الشكل (3):

الشكل (4): خطاطة إنتاج المعنى وفق المنظور السلوكي

مثير خارجي (S) ← استجابة لفظية (r) ← مثير لفظي (s) ← استجابة عملية (R).

ونوضح الشكل (4) كما يلي:

المثير: ويتمثل في حدث فيزيائي يقع ضمن البيئة المدركة للشخص، مثل: رؤية هند لتفاحة مع شعورها بدافع الجوع.

الاستجابة اللفظية: ويجسدها الفعل اللفظي الصادر عن المتكلم. طلب هند مثلا: أريد تفاحة.

المثير اللفظي السمعي: ويمثله سماع عبارة الطلب التي تلتقطها حاسة السمع لدى الطرف الآخر، وتتحول لديه إلى دافع عملي.

الاستجابة الفعلية النهائية: وهي السلوك الحركي المتحقق في الواقع: تقديم التفاحة لهند.

وبناء على هذا المنظور، فالمعنى لا يرتبط بما هو ذهني، بل هو حصيلة ميكانيكية لشبكة من العلاقات التي تربط بين المثير والاستجابة الفعلية له. فمعنى العبارة اللسانية لا يتجاوز كونه الحافز الخارجي للتلفظ، أو السلوك الفعلي الذي تبديه الذات السامعة.

وقد لقي هذا التصور تأييدا بالغ الأهمية على يد عالم النفس السلوكي بي إف سكينر (B. F. Skinner) في كتابه "السلوك اللفظي" (Verbal Behavior, 1957)، حيث دافع فيه عن حصر المعنى في ما هو قابل للملاحظة، ونفى أن تكون الدلالة فكرة أو تمثلا مصدره العقل؛ فالألفاظ والعبارات اللغوية بالنسبة له ليست سوى استجابات لفظية تخضع لمثيرات مادية، وتكتسب وجودها اللساني من خلال آليتي الإشراف والتعزيز (Conditioning and Reinforcement). وبذلك، فإن كلمة "جائع" مثلا: لا تحمل معنى معجمياً مجرداً أو تصورا ذهنيا، بل هي استجابة صوتية مشروطة بدافع الشعور بالجوع باعتباره مثيرا فسيولوجيا داخليا مدعوما بمثير بيئي خارجي، وهو: رؤية الطعام أو شم رائحته. وتتحقق دلالة كلمة "جائع" وترسخ لسانيا عند تلقي المتكلم للتعزيز الإيجابي المتمثل في الحصول على الطعام.

ونلخص التصور العام للمعنى من المنظور السلوكي في النقاط التالية:

- المعنى مادي خارجي وليس ذهنيا داخليا.
- يتشكل المعنى عن طريق الارتباط الشرطي بين المثير والاستجابة.
- الاستجابة تكون آلية وتخضع للحتمية بعيدا عن التفكير القصدي.

11.2. مأخذ على النظرية السلوكية

لقد واجه هذا التصور إشكالات كثيرة لا يمكن حلّها بالاقتران على منظوره المادي، ومنها؛ وجود مثيرات داخلية معقدة لا تفضي بالضرورة إلى سلوك حسي- حركي ظاهر قابل للملاحظة المباشرة، فالدافع العضوي مثل الجوع، قد يظل خفياً دون رد فعل خارجي، ولا يتحول إلى سلوك ظاهر إلا إذا تمّ التعبير عنه بـ"سلوك لفظي؛ إذ تصبح عبارة: "جائع"، في هذه الحالة، هي السلوك الوحيد الملاحظ الذي يعوض المثير الداخلي الخفيّ، ويوجهه نحو طلب الطعام.

إن هذه النظرية لا تفسر المعنى على نحو مقنع، لأن اللغة تتضمن مجالات واسعة من الكلمات لا ينطبق عليها مفهوم مثير-استجابة، مثل المفاهيم المجردة: الصدق، العدالة... فلا يوجد في العالم المادي المحسوس مثير فيزيائي يرتبط بهذه المفاهيم، ولا توجد استجابة موحدة يقوم بها الناس عند سماع تلك الألفاظ.

إن الكلمات الوظيفية مثل: سوف، لعلّ، إنّ، بلّ، لكنّ... ليست مسميات لأشياء لتكون مثيرات، بل يتحدد معناها النحوي كروابط من خلال وظيفتها داخل التركيب.

إن استجابة الأفراد للمثير الواحد غالبا ما تكون مختلفة، مما يمنح أهمية لربط المعنى بالعمليات الذهنية الداخلية للمتكلم، وعدم اختزالها في مجرد انعكاس شرطي للمثير الخارجي.

كما أنها نظرية عاجزة عن تفسير جوانب الإبداع اللغوي والعمليات الذهنية عموما، مما عرضها لانتقادات قوية، حيث أبرز تشومسكي (1959) في مراجعته لكتاب سكينر (1957) ضعف المنظور السلوكي للغة. وقد استند في ذلك إلى مفهوم النحو الكلي (Universal Grammar) الذي صاغه في كتابه المؤسس للنحو التوليدي: 'البنى التركيبية' (1957; Syntactic structures)، من منظور أن اللغة قدرة فطرية خاصة بالإنسان.

12. النظرية السياقية

ظهرت النظرية السياقية (Contextual Theory) في عشرينيات القرن العشرين، وقد طوّرها فيرث (Firth, 1957) استنادا إلى أفكار الأنثروبولوجي مالمينوفسكي (Malinowski, 1923). يتحدد المعنى حسب هذه النظرية من خلال السياق؛ حيث أعطى مؤسسوها أهمية

للوظيفة الاجتماعية للغة، فمعنى المفردات يتحدد باستعمالها في سياق معين. ولا ينكشف المعنى إلا من خلال تسييق الكلمة (Contextualization). ولا يمكن تحديد دلالة وحدة لغوية معينة إلا في إطار علاقتها بالوحدات التركيبية الأخرى المُساوقة لها، أو بالسياق غير اللغوي المحيط بإنتاج خطاب معين. وبالتالي؛ فالمعنى متعدد بتعدد السياقات. فما هو السياق؟

1.12. السياق وأقسامه

السياق هو المناخ أو الإطار الذي يتم فيه حدث الكلام، ويشمل تركيب اللغة أولاً. ثم زمان ومكان القول، والأفعال والأحداث المرتبطة بطرفي الخطاب، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين... والسياق نوعان: سياق لغوي (Linguistic Context) وغير لغوي (Extra-linguistic):

1.1.12. السياق المقالي

يُعرف أيضاً بالسياق اللغوي، وفيه يتحدد معنى الكلمة بمحيطها التركيبي، حيث يتعين معنى اللفظ بالنظر إلى الجملة التي يرد فيها. مثل كلمة "ضرب" في الجملة التالية:

- ضرب المعلم للتلاميذ مثالا في الأخلاق.

فدلالة "ضرب" تتحد في المثال من خلال علاقتها بمحيطها التركيبي بأنها شيء إيجابي يجعل الفاعل نموذجاً في الأخلاق، ولا يحمل الفعل الدلالة المألوفة المتعلقة بإلحاق الضرر بالغير.

1.1.12. السياق المقامي

ويُسمى بـسياق الموقف أو مقتضى الحال، يمنح هذا السياق الكلام أبعاداً دلالية لا تظهر في القراءة اللغوية الخالصة، بل يصبح الكلام مرتبطاً بظروف خارجة عن تركيب اللغة. وتتدخل في السياق المقامي عناصر متعددة، يكمل بعضها الآخر، ويهيم بعضها على الآخر، ومنها: طرفا الخطاب، والأحداث المرتبطة بالمتخاطبين كالمشاعر النفسية من فرح أو حزن، والثقافة المشتركة بينهما، فضلاً عن البعدين الزمني والمكاني...

1.1.12. السياق المقالي والمقامي بين الاتصال والانفصال

يرتبط السياق المقالي بالبنية اللغوية، ويتحدد فيه المعنى بدلالة اللفظ المعجمية أو بتوظيفه داخل تركيب معين. أما سياق الحال فيرتبط بظروف خارج اللغة، وهي ظروف تحيط بالنشاط الكلامي وتؤثر في معناه. فالسياق المقالي هو القول المنطوق وما يحيط به لغوياً، أما السياق المقامي فهو الموقف الذي استوجب ذلك القول؛ وتلخص هذه العلاقة العبارة الشهيرة عند العرب: "لكل مقام مقال". ومعنى ذلك أن الموقف هو الذي يفرض ويحدد المقال المناسب له. (انظر حسان، 1994). فالبلاغيون العرب قد تنبهوا مبكراً إلى أهمية

السياق في تحديد المعنى؛ حيث تستمد الكلمة دلالتها من المقام الذي تستعمل فيه. وتبقى دلالة المقام أكثر انفتاحا وقابلية للتوسع مقارنة بدلالة المقال، لكن من حيث دقة المعنى وضبطه، تكون دلالة المقال أدق لأنها تظل مرتبطة بالدلالة اللغوية، أما الدلالة المقامية فتخرج عن ذلك لترتبط بقصدية المتكلم وبما يحيط به من ظروف. وفي تواصلنا اليومي خاصة الشفهي؛ نلجأ غالبا إلى دلالة المقام؛ لأن دلالة المقال محدودة ومقيدة بمعاني الألفاظ وتركيبها، بخلاف دلالة المقام المنفتحة على سياق الاستعمال والتداول.

12.2. النظرية السياقية والمعنى

تتجاوز النظرية السياقية الطرح الثنائي الذي يحصر المعنى في العلاقة بين الدال والمدلول، ويدافع روادها عن دور السياق والاستعمال في توليد الدلالة. فاللغة لا توجد إلا من خلال وضعها في سياق مقامي-اجتماعي؛ مما يجعل دلالة الألفاظ تتغير وتتشكل تبعا لمقام التواصل (Firth, 1957). ولا تتبع دائما للدلالة المحددة في المعاجم. وباعتبار التواصل غاية اجتماعية، فإن اللغة تتحول من نظام رمزي مجرد إلى فعل تداولي يستمد معانيه من الوسط الاجتماعي الذي تُوظف فيه، وكان مالينوفسكي (1935)، قد أكد على هذا البعد الاجتماعي للغة من خلال فكرتين:

(أ) وظيفتها الاجتماعية. و(ب) تأصيلها في السياق.

فالحياة اليومية تكثر فيها عبارات اعتيادية تُستخدم بعيدا عن دلالتها الحرفية، مثل: كيف الحال، وصباح الخير، والطقس حار... فهذه العبارات لها من جهة: وظيفة اجتماعية تتجلى في إرساء التماسك الاجتماعي وتقوية التواصل. لأن "الكلام الذي يقال في هذا المقام - الاجتماعي- لا يكون مقصودا لذاته". (حسان، 1994 ص 343).

ومن جهة أخرى؛ لا يمكن فصل مثل تلك العبارات عن الظروف الواقعية التي تتحقق فيها؛ فعبرة "صباح الخير" تتمثل وظيفتها الاجتماعية في فتح باب التواصل، وهي تعبير عن المحبة والاحترام بين طرفين أو أكثر، لكنها في الآن نفسه؛ تُقال في سياق زمني محدد، وعند أول لقاء. فالسياق له أهمية قصوى بالنسبة للغة وفق هذه المقاربة، سواء كانسياقا لغويا منتجا للخطاب، أو غير لغوي مرتبط بالظروف المحيطة بإنتاجه. وبهذا، فربط المعنى بالسياق يجعله أكثر وضوحا وقابلية للتحليل والملاحظة العلميين. فاللغة لا تعبر عن الفكر فقط، بل يفرضها السياق من الخارج، والتواصل باعتباره الوظيفة الأساسية للغة، ليس مجرد كلام، بل هو فعل واقعي تتحكم فيه شروط اجتماعية وثقافية محددة. صحيح أن هذه النظرية سلّطت الضوء على مستوى آخر للمعنى، دون أن تُبعد الدلالة عن إطارها اللغوي. لكن مع ذلك، وُجّهت إليها انتقادات عدة.

12.2.1. مأخذ عن نظرية السياق

صعوبة حصر السياق: يصعب ضبط كل التفاصيل المرتبطة بالسياق الاجتماعي-المقامي لتحديد المعنى بشكل دقيق، نظرا لأن عناصر الموقف الخارجي كثيرة ومفتوحة على عدة احتمالات.

إهمال الدلالة المركزية: وجود نواة دلالية معجمية للكلمات لا ترتبط بالسياق، ولا تتأثر به بالضرورة؛ حيث تحتفظ الألفاظ بالمعنى الثابت المستقل عن مواقف الاستعمال. مثل كلمة إنسان: فهو كائن عاقل ومفكر. ويبقى هذا المعنى ثابتاً في ذهن المخاطب بمجرد سماع اللفظ، دون تأثير السياق الخارجي.

تهميش الجوانب الذهنية: تهميش العمليات العقلية المتدخلة في إنتاج وفهم المعنى لحساب السياق المرتبط بالكلام، فالمدرسة السياقية الكلاسيكية، بالغت في نزعتها المادية التداولية على حساب الكفايات الإدراكية والمعرفية.

محدودية تطبيق السياق في تفسير المعنى: تكمن قوة النظرية في تحليل المعنى التواصلي في الخطاب اليومي، لكنها تبدو قاصرة عند تحليل النصوص المكتوبة أو الأخبار المروية؛ حيث يغيب سياق الموقف الفيزيائي المباشر، ويلجأ القارئ غالباً إلى خلق سياقه التأويلي.

كما تتضح محدودية السياق في صعوبة تفسير النصوص المكتوبة - خاصة القديمة - بناء على السياق الخارجي. لذلك، تبقى النظرية أنسب لتحليل التواصل الشفهي اليومي والعفوي المباشر، من تحليل اللغة في مستواها المكتوب.

خلاصة

إن إشكال ضبط المعنى وصياغة حدوده قد شهدا تحولات متتالية في مسار البحث اللساني الدلالي، إذ يعكس تعدد النظريات صعوبة بالغة في تحديد المعنى وحصره. فقد بدأت هذه المقاربات بمحاولة حصر الدلالة في العلامة اللغوية، ثم امتدت إلى إدراج المرجع الخارجي كعنصر مؤثر في بناء المعنى. ومع النظرية التصورية اعتبر المعنى كياناً داخلياً عبارة عن تمثيلات ذهنية مجردة. أما النظرية السلوكية، فاختصرتها في ملاحظة السلوك المادي الخارجي المتمثل في ثنائية المثير والاستجابة. لكن هذا الاختزال الميكانيكي تُهمله النظرية السياقية بتركيزها على الظروف المقامية المحيطة بالحدث الكلامي. وبهذا، فإن الأطروحة السياقية في اللسانيات الغربية، وما أقره البلاغيون والنحاة العرب قديماً حول دور السياق في تحديد المعنى، يؤكدان بوضوح أن السياق بشقيه المقالي المتمثل في دلالة التركيب، والمقامي المرتبط بالظروف غير اللغوية المؤثرة في الحدث الكلامي، ينقلان الدلالة اللغوية من سكون المعاجم إلى فاعليتها التواصلية المتجددة وديناميتها داخل الخطاب. ومن ثم، يظل المعنى مفهوماً منفتحاً على احتمالات يصعب التنبؤ بها، مما يجعل حصره على مستوى التمثيل الصوري أمراً مستعصياً. وإذا كان البحث اللساني قد استوعب تعقد الظاهرة الدلالية، مقابل الانشغال ببناء نماذج نظرية تفسيرية حولها، فإن السؤال الذي لا يزال يواجه البحث الدلالي، هو: إلى أي حد يمكن صياغة نموذج دلالي تكاملي؟ يتجاوز انغلاق النظريات الأحادية، ويستوعب تداخل المعنى مع مستويات اللغة الأخرى، فضلاً عن تأرجحه بين ثبات البنية اللفظية وتحولات الممارسة الإنسانية.

المراجع

- ابن جني، أبو الفتح. (1952). *الخصائص*، محمد علي النجار، محقق، ج1. دار الكتب المصرية.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1996). *المخصص*، خليل إبراهيم جفال، محقق دار إحياء التراث العربي.
- ابن فارس، أحمد بن فارس. (د.ت) *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسانئها وسنن العرب في كلامها* (السيد أحمد صقر، محقق). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1978). *تفسير غريب القرآن* (السيد أحمد صقر، محقق). دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*، ط3، مج12، دار صادر.
- أومنيش، رولان. (2008). *فلسفة الكوانتم: فهم العلم المعاصر وتأويله*، (أحمد فؤاد باشا ويمنى طريف الخولي، مترجمان). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- أنيس، إبراهيم. (1958). *دلالة الألفاظ*، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الأنصاري، أبو زيد. (1970). *كتاب المطر*، لويس شيخو، محقق، ج1، دار المشرق.
- الأنصاري، أبو زيد. (1996). *كتاب الشجر والكلاء*، محمد خير البقاعي، محقق، ج1، دار الفكر.
- الأسترابادي، رضي الدين. (1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب. (1905). *كتاب الإبل*، أوغست هافنر، محقق، ج1، المطبعة الكاثوليكية.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب. (1980). *كتاب الأضداد*، محمد آل ياسين، محقق، ج1، دار الجيل.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب. (1993). *الأصمعيات*، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، محققان، ج1، دار المعارف.
- الأخفش. (1990). *معاني القرآن*، فائز فارس، محقق، دار البشير.
- الباهي، حسان. (2015). *اللغة والمنطق: بحث في المفارقات*، ط2، منشورات ضفاف ودار الأمان.
- بندقور، عبد الفتاح. (2012). *اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية*. دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- بريسول، أحمد. (2022). *متصل المعجم اللغوي*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- التاقي، محمد. (د.ت). *مقاربة صوتية مبتكرة لتشكيل الجذور المعتلة في اللسان العربي*. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- التورابي، عبد الرزاق. (2015). *صرف-تركيب اللغة العربية*. دار توبقال للنشر.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد. (1998). *فقه اللغة وسر العربية*، عبد الرزاق المهدي، محقق، دار إحياء التراث العربي.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. (1998). *البيان والتبيين*، عبد السلام هارون، محقق، ج1، دار الفكر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1989). *دلائل الإعجاز*، ط2، محمود محمد شاكر، محقق. مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، علي بن محمد. (1983). *التعريفات*، ضبط وتصحيح جماعة من العلماء، ج1، دار الكتب العلمية.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1990). *الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية*، ط4، ج4، أحمد عبد الغفور عطار، محقق، دار العلم للملايين.
- حسان، تمام. (1994). *اللغة العربية: معناها ومبناها*. عالم الكتب.

- راجح، أحمد عزت. (1972). *أصول علم النفس*. دار المعارف.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). *أساس البلاغة*، محمد باسل عيون السود، محقق، ط1، دار الكتب العلمية.
- الشافعي، محمد بن إدريس. (1940). *الرسالة*، أحمد محمد شاكر، محقق، ج1، مكتبة الحلبي.
- الشيباني، أبو عمرو. (1975). *كتاب الخيل*، نوري حمودي القيسي، محقق، ج1، دار المعارف.
- الشيباني، أبو عمرو. (1998). *خلق الإنسان*، إبراهيم السامرائي، محقق، ج1، مؤسسة الرسالة.
- الشيباني، أبو عمرو. (د.ت). *كتاب الإبل*. كتاب مفقود، نقلت مادته في مصادر لغوية لاحقة.
- عبود، لحسن. (2013). *اللغة والصورة: مقارنة معرفية*. مجلة علوم التربية، (55).
- عمر، أحمد مختار. (1998). *علم السلالة*، ط5، عالم الكتب.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (1985). *اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية*، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). *كتاب العين*، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، محققان، دار ومكتبة الهلال.
- الفراء، يحيى بن زياد. (1980). *معاني القرآن*، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، محققان. دار السور.
- موسوعة إنسان العصر الحديث وفكره. (2009) مج1، منشورات عكاظ.
- Bachelard, G. (1949). *Le rationalisme appliqué*. Presses Universitaires de France (PUF).
- Bloomfield, L. (1933). *Language* Henry Holt and Company.
- Chomsky, N. (1957). *Syntactic structures*. Mouton.
- Chomsky, N. (1959). A review of B. F. Skinner's *Verbal Behavior*. *Language*, 35(1), 26–58.
- Chomsky, N. (1965). *Aspects of the Theory of Syntax*. MIT Press.
- Chomsky, N. (2008). On phases. In R. Freidin et al. (Eds.), *Foundational Issues in Linguistic Theory* (pp. 133–166). MIT Press.
- Crystal, D. (2008). *A Dictionary of Linguistics and Phonetics* (6th ed.). Blackwell Publishing.
- Einstein, A. (1954). *Ideas and opinions*. Crown Publishers.
- Frege, G. (1948). *Sense and reference* (M. Black, Trans.). *The Philosophical Review*, 57(3), 209–230. (Original work published 1892).
- Firth, J. R. (1935). The technique of semantics. *Transactions of the Philological Society*, 34(1), 36–72.
- Firth, J. R. (1957). *Papers in linguistics, 1934–1951*. Oxford University Press.
- Frege, G. (1948). *Sense and reference* (M. Black, Trans.). *The Philosophical Review*, 57(3), 209–230. (Original work published 1892).
- Locke, J. (1975). *An essay concerning human understanding* (P. H. Nidditch, Ed.). Oxford University Press. (Original work published 1690).
- Lyons, J. (1977). *Semantics* (Vol. 1). Cambridge University Press.
- Lyons, J. (1981). *Language and linguistics: An introduction*. Cambridge University Press.
- Malinowski, B. (1949). The problem of meaning in primitive languages. In C. K. Ogden & I. A. Richards, *The meaning of meaning* (10th ed., pp. 296–336). Routledge & Kegan Paul. (Original work published 1923).
- Ogden, C. K., & Richards, I. A. (1923). *The meaning of meaning: A study upon the influence of language upon thought and of the science of symbolism*. Routledge & Kegan Paul.
- Palmer, F. R. (1981). *Semantics* (2nd ed.). Cambridge University Press.
- Plato. (1926). *Cratylus* (H. N. Fowler, Trans.). Loeb Classical Library.

- Saussure, F. de (1916). Cours de linguistique générale (Ch. Bally & A. Sechehaye, Eds.). Librairie Payot.
- Skinner, B. F. (1957). Verbal behavior. Appleton-Century-Crofts.
- Thuillier, P. (1983). Les savoirs ventriloques: Ou comment la culture parle à travers la science. Éditions du Seuil.
- Ullmann, S. (1957). The principles of semantics (2nd ed.). Basil Blackwell.
- Watson, J. B. (1913). Psychology as the behaviorist views it. Psychological Review, 20(2), 158–177. doi.org.